البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

ايار 2023

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public

❑ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	الماليـــــــــة العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.5% خلال عام 2022، وذلك مقابل نمو نسبته 2.2% خلال عام 2021. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2023 بنسبة 3.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.6% خلال ذات الفترة من عام 2022. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2023 ما نسبته 21.9% مقابل 22.8% خلال ذات الربع من عام 2022.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 17,508.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.6 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 41,839.1 مليون دينار، مقابل 41,681.7 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 33,376.3 مليون دينار، مقابل 32,591.5 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 42,362.7 مليون دينار، مقابل 42,106.7 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 2,461.5 نقطة، مقابل 2,501.6 نقطة في نهاية عام 2022.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 199.5 مليون دينار (3.5% من GDP) خلال الشهرين الاولين من عام 2023، بالمقارنة مع عجز مقداره 168.4 مليون دينار (3.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد انخفض الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر شباط 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 13.8 مليون دينار ليصل 21,565.4 مليون دينار (63.3% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 74.9 مليون دينار، ليصل 16,985.9 مليون دينار (49.9% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر شباط 2023 ليصل إلى 38,551.3 مليون دينار (113.2% من GDP)، مقابل 38,490.2 مليون دينار في نهاية عام 2022 (114.2% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 13,967.7 مليون دينار (41.0% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 16,549.6 مليون دينار (48.6% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 30,517.3 مليون دينار (89.6% من GDP مقابل 91.0% من GDP في نهاية عام 2022).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الربع الأول من عام 2023 بنسبة 6.3% لتبلغ 2,118.5 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 5.6% لتبلغ 4,513.8 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 4.9% ليصل إلى 2,395.3 مليون دينار، مقارنة مع ذات الربع من عام 2022. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال الثلث الأول من عام 2023 بنسبة 84.5% لتصل إلى 1,569.9 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 63.2% لتصل إلى 400.1 مليون دينار، بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى انخفاضها خلال الثلث الأول من عام 2023 بنسبة 2.5% لتصل إلى 782.0 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2022 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,953.0 مليون دينار (8.8% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,639.5 مليون دينار (8.2% من GDP) خلال عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 12.7% من GDP خلال عام 2022 مقارنة مع 12.0% من GDP خلال عام 2021 فيما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً للداخل بلغ 807.3 مليون دينار مقارنة مع 441.5 مليون دينار. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في عام 2022 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 36,580.3 مليون دينار وذلك مقارنة مع 35,015.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 17,508.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.6 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 41,839.1 مليون دينار، مقابل 41,681.7 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 33,376.3 مليون دينار، مقابل 32,591.5 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 42,362.7 مليون دينار، مقابل 42,106.7 مليون دينار في نهاية عام 2022.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2023، باستثناء سعر الفائدة على ودائع التوفير والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2022. كما ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2023، باستثناء سعر الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2022.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 2,461.5 نقطة، مقابل 2,501.6 نقطة في نهاية عام 2022. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 17,489.7 مليون دينار، مقابل 18,003.8 مليون دينار في نهاية عام 2022.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية نيسان			
2023	2022		2022
US$ 17,508.0	US$ 17,969.0	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	US$ 17,266.9
1.4%	-0.4%		-4.3%
7.6	7.4	التغطية بالأشهر	7.4
41,839.1	40,610.0	السيولة المحلية	41,681.7
0.4%	2.8%		5.5%
33,376.3	31,174.9	التسهيلات الائتمانية	32,591.5
2.4%	3.8%		8.5%
29,409.4	27,692.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	28,870.5
1.9%	3.7%		8.1%
42,362.7	40,289.8	إجمالي ودائع العملاء	42,106.7
0.6%	1.9%		6.5%
33,015.7	31,319.4	ودائع بالدينار	32,841.5
0.5%	2.1%		7.0%
9,347.0	8,970.4	ودائع بالعملات الأجنبية	9,265.2
0.9%	1.5%		4.8%
33,090.3	31,641.7	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	33,206.2
-0.3%	2.1%		7.2%
26,448.4	25,206.9	ودائع بالدينار	26,603.1
-0.6%	2.0%		7.6%
6,641.9	6,434.8	ودائع بالعملات الأجنبية	6,603.1
0.6%	2.7%		5.4%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

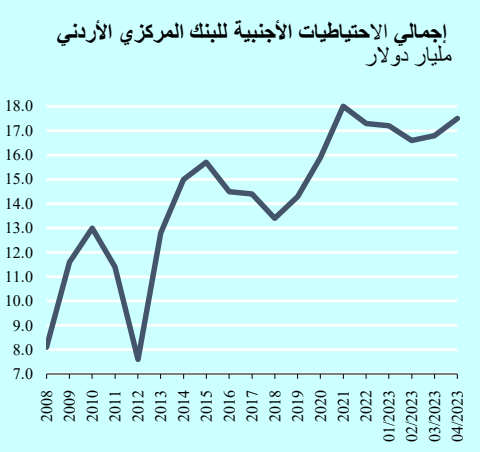

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 17,508.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.6 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 41.8 مليار دينار، بالمقارنة مع 41.7 مليار دينار في نهاية عام 2022.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر نيسان من عام 2023 مع نهاية عام 2022، يلاحظ الآتي:**

- **مكونـات السيـولـة**

  - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 35.7 مليار دينار، بالمقارنة مع 34.0 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2022، و35.6 مليار دينار في نهاية عام 2022.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 6.2 مليار دينار، بالمقارنة مع 6.7 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2022، ومقابل 6.0 مليار دينار في نهاية عام 2022.

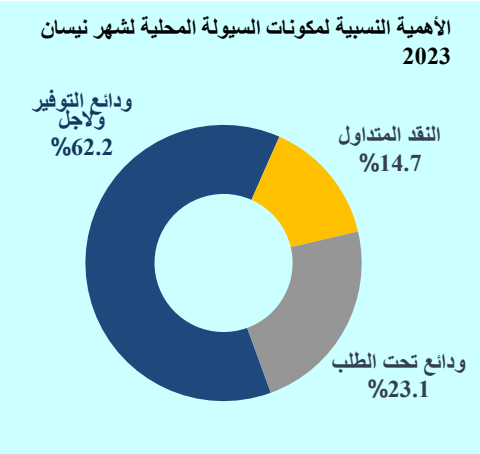

- **العوامل المؤثرة على السيولة المحلية**

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 34.8 مليار دينار، بالمقارنة مع 33.4 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2022، ومقابل 34.8 مليار دينار في نهاية عام 2022.

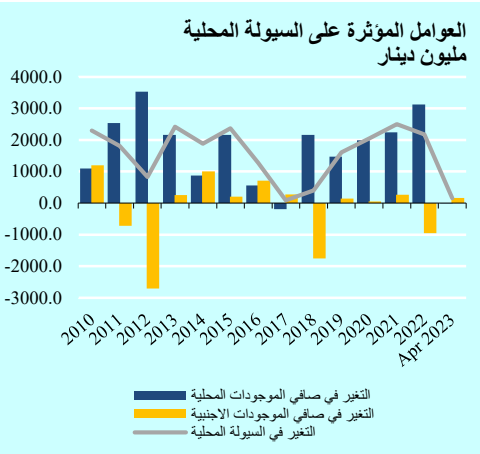

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 7.0 مليار دينار بالمقارنة مع 7.2 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2022، ومقابل 6.9 مليار دينار في نهاية عام 2022. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 11.6 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2022		نهاية نيسان 2022	نهاية نيسان 2023
6,864.5	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,248.8**	**7,028.5**
11,388.0	البنك المركزي	12,146.7	11,598.8
-4,523.5	البنوك المرخصة	-4,897.9	-4,570.3
34,817.2	**الموجودات المحلية (صافي)**	**33,361.2**	**34,810.6**
-4,699.6	البنك المركزي، منها:	-4,684.1	-4,741.7
1,052.3	الديون على القطاع العام (صافي)	1,011.9	1,031.4
-5,778.3	أخرى (صافي*)	-5,717.6	5,800.3
39,516.7	البنوك المرخصة	38,045.3	39,552.3
14,432.2	الديون على القطاع العام (صافي)	13,545.6	14,470.4
29,733.7	الديون على القطاع الخاص	28,555.1	30,243.3
-4,649.3	أخرى (صافي)	-4,055.4	-5,161.4
41,681.7	**السيولة المحلية (M2)**	**40,610.0**	**41,839.1**
6,037.4	**النقد المتداول**	**6,650.6**	**6,158.9**
35,644.3	**الودائع، منها:**	**33,959.4**	**35,680.2**
6,650.2	بالعملات الأجنبية	6,492.2	6,704.1

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال عام 2022 برفع أسعار الفائدة سبع مرات وبواقع 400 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية و425 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة. اما خلال العام الحالي قام البنك المركزي بتاريخ 2023/5/7 برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة أساس، وذلك للمرة الثالثة خلال عام 2023، لتصبح كما يلي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 7.25%.
  - سعر إعادة الخصم: 8.25%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 8.00%
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 7.00%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 7.25%.
  - سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 7.25%.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

2022		2022	نيسان 2023
6.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	2.75	7.00
7.50	إعادة الخصم	3.75	8.00
7.25	اتفاقيات إعادة الشراء ليلة واحدة	3.50	7.75
6.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة	2.25	6.75
6.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	2.75	7.00
6.50	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل اسبوع	2.75	7.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

ويأتي هذا القرار انعكاساً لاستمرار الضغوط التضخمية في بيئة الاقتصادات الإقليمية والدولية مقارنة بالمعدلات المُستهدفة من قبل البنوك المركزية، والتي اسهمت بدورها في ارتفاع معدلات التضخم المسجلة خلال عام 2022 في المملكة وتوقعاتها في الاجل القريب.

وفي إطار حرص البنك المركزي على أهمية تحقيق الموازنة بين هدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، والاستمرار في تحفيز النمو الاقتصادي والتخفيف من أثر رفع أسعار الفائدة على القطاعات الاقتصادية، قرر البنك المركزي الاستمرار في تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامج البنك المركزي لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

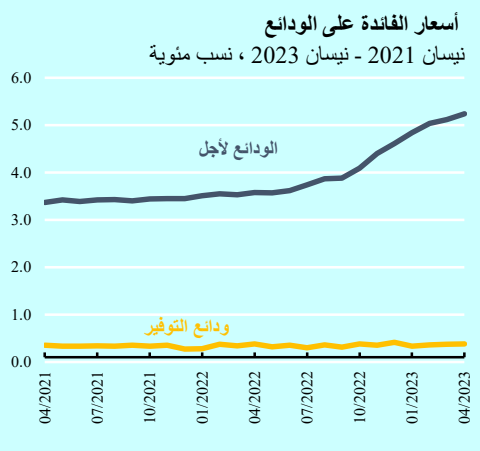

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر نيسان من عام 2023 بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 5.24%، ليرتفع بذلك بمقدار 63 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر نيسان من عام 2023 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.38%، لينخفض بذلك بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر نيسان من عام 2023 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.49%، ليرتفع بذلك بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

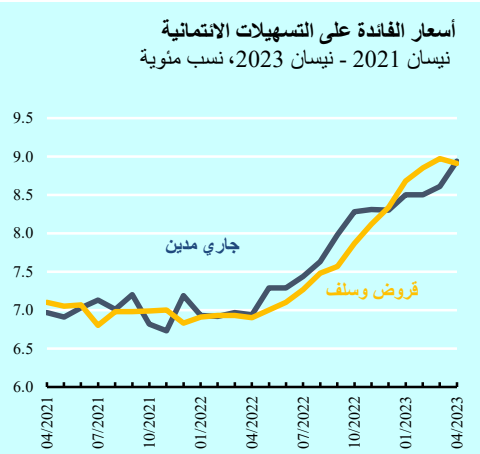

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر نيسان من عام 2023 بمقدار 33 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.94%، مرتفعاً بذلك 64 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر نيسان من عام 2023 بمقدار 83 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.10%، منخفضاً بذلك بمقدار 26 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2022		نيسان 2022	نيسان 2023	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.37	تحت الطلب	0.25	0.49	12
0.41	توفير	0.38	0.38	-3
4.61	لأجل	3.58	5.24	63
	التسهيلات الائتمانية			
8.36	كمبيالات وأسناد مخصومة	7.44	8.10	-26
8.34	قروض وسلف	6.90	8.91	57
8.30	جاري مدين	6.94	8.94	64
10.80	الإقراض لأفضل العملاء	8.52	11.24	44

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر نيسان من عام 2023 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.91%، مرتفعاً بذلك بمقدار 57 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما نسبته 11.24%، مرتفعاً بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، و44 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2023 بما مقداره 784.8 مليون دينار او ما نسبته (2.4%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2022، مقارنة مع ارتفاع بلغ 1,146.4 مليون دينار، أو ما نسبته (3.8%) خلال نفس الشهر من عام 2022.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر نيسان من عام 2023، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 538.9 مليون دينار (1.9%)، والحكومة المركزية بمقدار 145.3 مليون دينار (7.1%)، والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 94.6 مليون دينار (14.2%)، والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات العامة بمقدار 21.7 مليون دينار (2.4%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 15.7 مليون دينار (16.6%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2022.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 42.4 مليار دينار، مقابل 40.3 مليار دينار في نهاية شهر نيسان من عام 2022، و42.1 مليار دينار في نهاية عام 2022.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر نيسان من عام 2023 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 33.0 مليار دينار، و9.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 31.3 مليار دينار للودائع بالدينار و9.0 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر نيسان من عام 2022. أما في نهاية عام 2022، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 32.8 مليار دينار، و9.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر نيسان من عام 2023 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2022. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر نيسان من عام 2023 حوالي 111.4 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 48.7 مليون دينار (30.4%) عن مستواه المسجل خلال الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 16.0 مليون دينار (9.9%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2023، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 645.5 مليون دينار.

- **عدد الأسهم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 64.1 مليون سهم، منخفضاً بمقدار 51.5 مليون سهم (44.5%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع انخفاض قدره 16.4 مليون سهم (17.0%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2023 فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 404.7 مليون سهم.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان من عام 2023 انخفاضاً قدره 139.7 نقطة (5.4%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,461.5 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 180.0 نقطة (8.1%) خلال نفس الشهر من العام السابق. اما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2022، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 40.1 نقطة (1.6%) مقابل ارتفاع قدره 289.4 نقطة (13.7%) خلال الفترة المقابلة من عام 2022. وقد جاء هذا الانخفاض محصلةً لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 165.0 نقطة (3.1%)، والقطاع المالي بمقدار 56.3 نقطة (2.1%)، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 8.6 نقطة (0.5%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2022.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

نيسان 2023	نيسان 2022		2022
2,461.5	2,408.1	الرقم القياسي العام	2,501.6
2,635.9	2,728.7	القطاع المالي	2,692.2
5,127.3	5,415.0	قطاع الصناعة	5,292.3
1,749.4	1,443.4	قطاع الخدمات	1,740.8

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر نيسان من عام 2023 ما مقداره 17.5 مليار دينار، منخفضة بمقدار 1,326.9 مليون دينار (7.1%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 1,329.7 مليون دينار (8.1%) خلال نفس الشهر من العام السابق، اما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2022 فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 514.0 مليون دينار (2.9%).

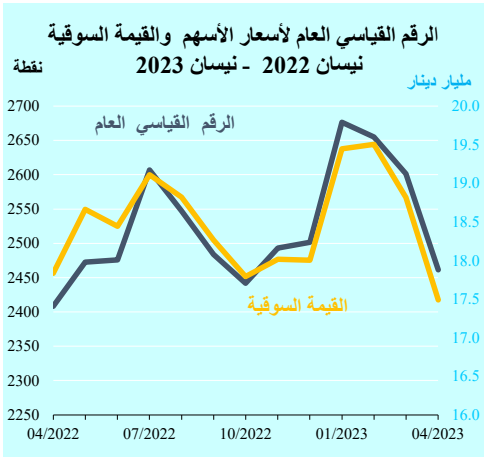

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر نيسان من عام 2023 تدفقاً سالباً بلغ 5.8 مليون دينار. مقارنة بتدفق سالب قدره 8.9 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2022، وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر نيسان من عام 2023 ما قيمته 12.8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 18.6 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2023، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 15.9 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2022		نيسان 2022	نيسان 2023
1,903.7	حجم التداول	176.5	111.4
7.7	معدل التداول اليومي	8.8	6.2
18,003.8	القيمة السوقية	17,834.3	17,489.7
1,155.7	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	80.0	64.1
-68.0	صافي استثمار غير الأردنيين	-8.9	-5.8
274.2	شراء	11.6	12.8
342.2	بيع	20.5	18.6

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2022 نمواً بنسبة 2.0%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.6% خلال ذات الربع من عام 2021. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.7% خلال الربع الرابع من عام 2022، مقابل نمو نسبته 4.6% خلال ذات الربع من عام 2021.

- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2022 نمواً نسبته 2.5%، مقابل نمواً نسبته 2.2% خلال عام 2021. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.2% خلال عام 2022، وذلك مقابل نمو نسبته 3.5% خلال عام 2021.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2023 بنسبة 3.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.6% خلال ذات الفترة من عام 2022.

- بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2023 ما نسبته 21.9% (19.6% للذكور و30.7% للإناث)، وذلك مقابل 22.8% (20.5% للذكور و31.5% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2022. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 57.2%) و20-24 سنة (بواقع 44.2%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.5% خلال عام 2022، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.2% خلال عام 2021. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 2.2% خلال عام 2022 مقابل نمو نسبته 2.3% خلال عام 2021) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.5% خلال عام 2022، مقابل نمو نسبته 2.2% خلال عام 2021. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 5.2%، مقابل نمواً نسبته 3.5% خلال عام 2021، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 2.6% خلال عام 2022 مقابل نمو نسبته 1.3% خلال عام 2021.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2020-2022، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2020					
GDP بالأسعار الثابتة	1.2	-3.6	-2.2	-1.6	**-1.6**
GDP بالأسعار الجارية	2.2	-5.0	-3.3	-1.9	**-2.1**
2021					
GDP بالأسعار الثابتة	0.3	3.2	2.7	2.6	**2.2**
GDP بالأسعار الجارية	0.5	4.7	4.1	4.6	**3.5**
2022					
GDP بالأسعار الثابتة	2.5	3.0	2.5	2.0	**2.5**
GDP بالأسعار الجارية	4.6	5.2	6.2	4.7	**5.2**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2020-2022، %

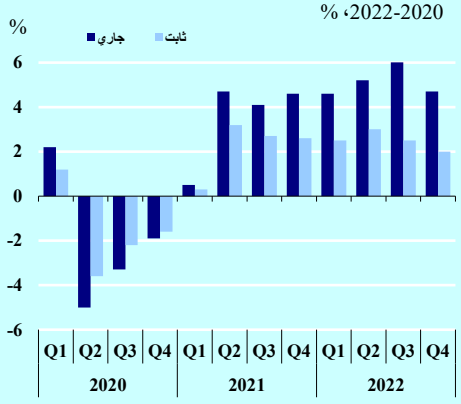

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال عام 2022 مدفوعاً، في جانبٍ منه، بالتحسن الكبير في بعض مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي، والصادرات الوطنية، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الأردن.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال عام 2022، فقد ساهمت جميع القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات "الصناعات التحويلية" (0.6 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"تجارة الجملة والتجزئة" (0.2 نقطة مئوية)، و"خدمات اجتماعية وشخصية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 64.0% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2022.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2021	2022	2021	2022
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.2	2.5	2.2	2.5
الزراعة	2.8	3.3	0.1	0.2
الصناعات الاستخراجية	8.8	2.9	0.2	0.1
الصناعات التحويلية	2.3	3.3	0.4	0.6
الكهرباء والمياه	1.8	2.5	0.0	0.0
الإنشاءات	3.8	4.1	0.1	0.1
تجارة الجملة والتجزئة	2.2	2.9	0.2	0.2
المطاعم والفنادق	2.7	4.9	0.0	0.1
النقل والتخزين والاتصالات	2.3	3.4	0.2	0.3
خدمات المال والتامين	4.2	4.4	0.3	0.3
العقارات	1.4	1.0	0.2	0.1
خدمات اجتماعية وشخصية	1.0	1.9	0.1	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.4	1.2	0.2	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	1.7	2.6	0.0	0.0
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت العديد من المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة من عام 2023 تحسناً في أدائها، أبرزها "عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" والذي نما بنسبة 41.5%، و"عدد المغادرين" (77.6%)، إلى جانب انتاج كل من الفوسفات (1.6%)، والبوتاس (6.9%)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2022	المؤشـــر	2022	الفترة المتاحة	2023
16.5	**حجم التداول في سوق العقار**	9.4	**كانون ثاني - شباط**	22.2
2.3	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	5.2	**كانون ثاني - آذار**	-2.4
3.6	المنتجات الغذائية	-0.3		-5.1
7.9	منتجات التبغ	-3.7		6.1
15.2	منتجات نفطية مكررة	117.9		-2.1
-14.4	صنع الملابس	-17.4		-8.6
5.0	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	-0.2		3.7
-2.9	المنتجات الكيميائية	-4.4		-15.9
3.9	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	3.4		3.8
-19.0	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	9.6		6.2
5.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	3.3		3.8
3.6	**المساحات المرخصة للبناء**	-12.6		32.0
11.1	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	75.7	**كانون ثاني - نيسان**	-13.8
91.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	378.7		41.5
4.7	**انتاج البوتاس**	6.9		6.9
11.3	**انتاج الفوسفات**	11.2		1.6
99.8	**عدد المغادرين**	232.6		77.6

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2023 بنسبة 3.7%، مقابل ارتفاع نسبته 2.6% خلال ذات الفترة من عام 2022، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:

- بند "الوقود والانارة" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 23.3%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 10.6%، إلى جانب مجموعة النقل، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 3.3%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.4% خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022، ويأتي ذلك في ضوء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

معدل التضخم خلال الأربعة شهور الأولى للأعوام (2016-2023)، %

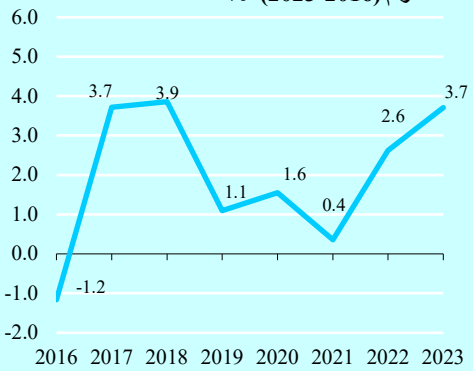

معدل التضخم خلال الأربعة شهور الأولى لعامي 2022 - 2023

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم كانون ثاني-نيسان		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) كانون ثاني-نيسان	
		2022	2023	2022	2023
جميع المواد	**100.0**	**2.6**	**3.7**	**2.6**	**3.7**
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.52**	**3.5**	**0.5**	**0.9**	**0.1**
الغذاء	23.80	3.8	0.5	0.9	0.1
الحبوب ومنتجاتها	4.17	2.2	4.9	0.1	0.2
اللحوم والدواجن	4.69	2.3	1.0	0.1	0.1
الأسماك ومنتجات البحر	0.41	2.1	1.0	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	3.72	1.7	8.8	0.1	0.3
الزيوت والدهون	1.70	6.7	5.5	0.1	0.1
الفواكه والمكسرات	2.57	-1.2	-1.9	0.0	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	2.96	18.8	-15.5	0.5	-0.5
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.37**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**
المشروبات الكحولية	0.01	0.6	0.0	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.37	0.0	0.0	0.0	0.0
3) الملابس والأحذية	**4.12**	**0.5**	**-1.2**	**0.0**	**0.0**
الملابس	3.41	0.5	-1.9	0.0	-0.1
الأحذية	0.71	0.4	2.1	0.0	0.0
4) المساكن، منها:	**23.78**	**1.9**	**8.4**	**0.5**	**2.0**
الإيجارات	17.54	-0.1	5.2	0.0	0.9
الوقود والإنارة	4.69	10.6	23.3	0.4	1.0
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.94**	**1.5**	**3.8**	**0.1**	**0.2**
6) الصحة	**4.00**	**-0.7**	**6.6**	**0.0**	**0.3**
7) النقل	**15.98**	**5.4**	**3.3**	**0.9**	**0.5**
8) الاتصالات	**2.83**	**0.4**	**0.9**	**0.0**	**0.0**
9) الثقافة والترفيه	**2.55**	**5.3**	**10.2**	**0.1**	**0.3**
10) التعليم	**4.35**	**1.3**	**1.8**	**0.1**	**0.1**
11) المطاعم والفنادق	**1.79**	**3.0**	**6.6**	**0.1**	**0.1**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.77**	**1.3**	**3.8**	**0.1**	**0.2**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- ارتفاع أسعار كل من بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" و"الحبوب ومنتجاتها" بنسبة 8.8% و4.9%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.7% و2.2%، على التوالي، خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022، متأثراً، في جانب منه، بعوامل الطلب والعرض في السوق المحلية.
- بالإضافة الى ارتفاع أسعار بند الإيجارات بنسبة 5.2%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.1% خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022.
- كما ارتفعت مجموعة الصحة بنسبة 6.6%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.7% خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022، ويعزى جانب من هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار الخدمات العلاجية وخدمات المستشفيات.

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات برفع معدل التضخم بواقع 3.3 نقطة مئوية خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2023، بالمقارنة مع مساهمة موجبة بواقع 1.4 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2022.

- وفي المقابل، تراجعت أسعار عدد من البنود، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (15.5%)، والملابس (1.9%)، خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2023.

معدل التضخم الشهري
(نيسان 2022- نيسان 2023)، %

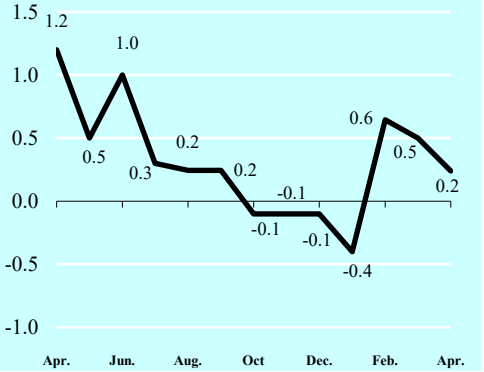

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر نيسان من عام 2023 بالمقارنة مع الشهر السابق (آذار 2023)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.2%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات، أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (4.0%)، و"الفواكة والمكسرات" (4.5%)، من جهة، وانخفاض أسعار عدد آخر من البنود، أبرزها؛ "الالبان ومنتجاتها والبيض" (0.8%)، و"الوقود والانارة" (0.5%)، من جهة أخرى.

سوق العمل

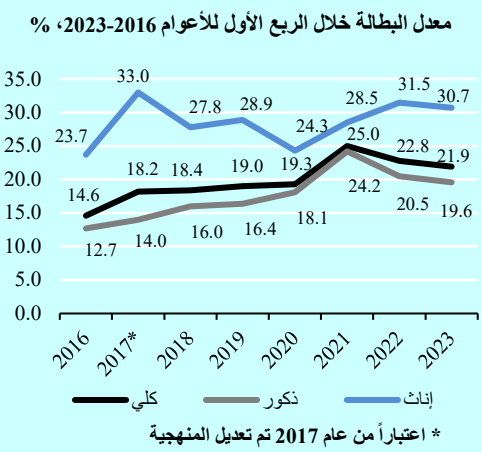

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 21.9% (19.6% للذكور و30.7% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2023، وذلك مقابل 22.8% (20.5% للذكور و31.5% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2022.

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الأول من عام 2023 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 57.2%) و20-24 سنة (بواقع 44.2%).

- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 25.8% خلال الربع الأول من عام 2023، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (أقل من ثانوي) ما نسبته 20.5%.

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.3% (53.3% للذكور و13.7% للإناث)، بالمقارنة مع 33.2% (53.2% للذكور و13.7% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2022.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.0% خلال الربع الأول من عام 2023.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 199.5 مليون دينار (3.5% من GDP) خلال الشهرين الاولين من عام 2023، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 168.4 مليون دينار (3.1% من GDP) خلال نفس الفترة عام 2022. وفي حال استثناء المنح الخارجية (9.3 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 208.8 مليون دينار (3.7% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 194.5 مليون دينار (3.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022.
- انخفض الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر شباط 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 13.8 مليون دينار، ليصل إلى 21,565.4 مليون دينار (63.3% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 13,967.7 مليون دينار (41.0% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر شباط 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 74.9 مليون دينار، ليصل إلى 16,985.9 مليون دينار (49.9% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 16,549.6 مليون دينار (48.6% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر شباط 2023 بمقدار 61.1 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 38,551.3 مليون دينار (113.2% من GDP)، مقابل 38,490.2 مليون دينار (114.2% من GDP) في نهاية عام 2022. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 30,517.3 مليون دينار (89.6% من GDP)، مقابل 30,667.6 مليون دينار (91.0% من GDP) في نهاية عام 2022.

أداء الموازنة العامة خلال الشهرين الاولين من عام 2023 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2022:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر شباط من عام 2023، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2022، بمقدار 21.6 مليون دينار، أو ما نسبته 4.0%، لتبلغ 562.3 مليون دينار. أما خلال الشهرين الاولين عام 2023، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 66.6 مليون دينار، أو ما نسبته 5.4%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2022، لتصل إلى 1,304.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 83.3 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 16.7 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهرين الاولين من عام 2023

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	شباط		معدل النمو	كانون الثاني – شباط		معدل النمو
	2022	2023	%	2022	2023	%
الإيرادات العامة	**540.7**	**562.3**	**4.0**	**1,238.3**	**1,304.9**	**5.4**
الإيرادات المحلية، منها:	525.1	561.3	6.9	1,212.3	1,295.6	6.9
الإيرادات الضريبية، منها:	410.7	421.6	2.7	970.2	1,004.6	3.5
ضريبة المبيعات	317.5	308.7	-2.8	648.9	628.8	-3.1
الإيرادات الأخرى	114.0	139.4	22.3	241.7	290.4	20.1
المنح الخارجية	15.6	1.0	-93.6	26.0	9.3	-64.2
إجمالي الإنفاق	**716.9**	**754.6**	**5.3**	**1,406.7**	**1,504.4**	**6.9**
النفقات الجارية	695.5	726.0	4.4	1,371.6	1,456.4	6.2
النفقات الرأسمالية	21.4	28.6	33.6	35.1	48.0	36.8
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-176.2**	**-192.3**	-	**-168.4**	**-199.5**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-3.1**	**-3.5**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهرين الاولين من عام 2023 بمقدار 83.3 مليون دينار، أو ما نسبته 6.9%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2022، لتصل إلى 1,295.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 34.4 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 48.7 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.2 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

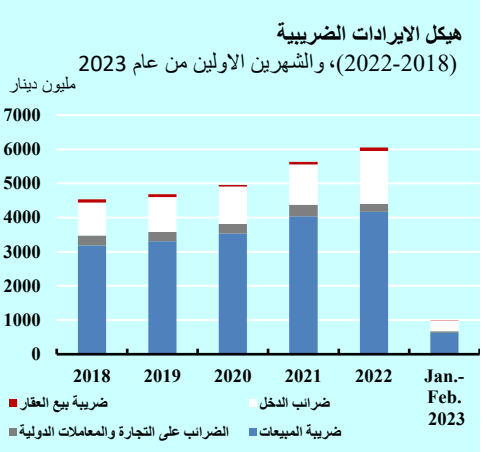

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهرين الاولين من عام 2023 بمقدار 34.4 مليون دينار، أو ما نسبته 3.5%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2022، لتصل إلى 1,004.6 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 77.5% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- انخفضت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 20.1 مليون دينار، أو ما نسبته 3.1%، لتبلغ 628.8 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 62.6% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 50.1 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 17.5 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 12.1 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 0.4 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 41.3 مليون دينار، أو ما نسبته 14.9%، لتصل إلى 318.4 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 31.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع كل من حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 25.2

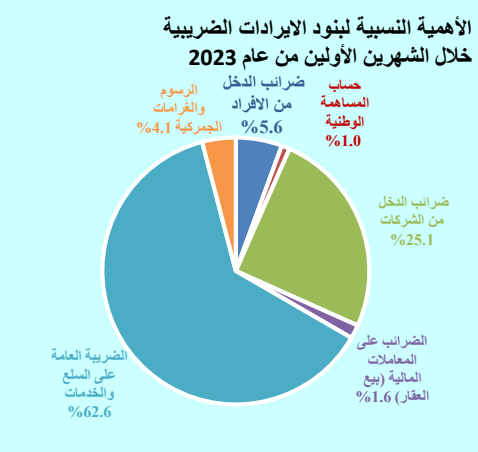

مليون دينار، أو ما نسبته 11.1%، لتشكل ما نسبته 79.2% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 252.3 مليون دينار، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 6.2 مليون دينار، أو ما نسبته 12.4%، لتبلغ 56.2 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ايرادات حساب المساهمة الوطنية بمقدار 10.0 مليون دينار، لتبلغ 10.0 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 6.9 مليون دينار، أو ما نسبته 71.1%، لتصل إلى 16.6 مليون دينار.
- ارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 6.3 مليون دينار، أو ما نسبته 18.3%، لتصل إلى 40.8 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهرين الاولين من عام 2023 بمقدار 48.7 مليون دينار، أو ما نسبته 20.1%، لتصل إلى 290.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من إيرادات دخل الملكية بمقدار 26.1 مليون دينار لتبلغ 49.9 مليون دينار (منها 41.8 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 21.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2022)، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 20.6 مليون دينار لتبلغ 144.0 مليون دينار، والإيرادات المختلفة بمقدار 2.0 مليون دينار لتبلغ 96.5 مليون دينار.
- ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهرين الأولين من عام 2023 بمقدار 0.2 مليون دينار، أو ما نسبته 50.0%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2022، لتصل إلى 0.6 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الشهرين الأولين من عام 2023 بمقدار 16.7 مليون دينار، أو ما نسبته 64.2%، لتصل إلى 9.3 مليون دينار، مقابل 26.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2022.

■ النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر شباط من عام 2023، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2022، بمقدار 37.7 مليون دينار، أو ما نسبته 5.3%، لتبلغ 754.6 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2023، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 97.7 مليون دينار، أو ما نسبته 6.9%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2022 لتصل إلى 1,504.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 6.2%، والنفقات الرأسمالية بنسبة 36.8%.

هيكل النفقات العامة
(2018-2022)، والشهرين الاولين من عام 2023

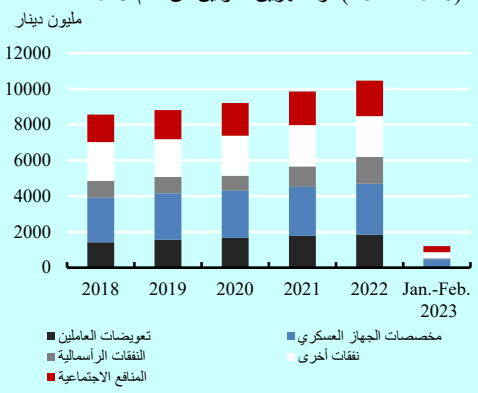

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهرين الأولين من عام 2023 بمقدار 84.8 مليون دينار، أو ما نسبته 6.2%، لتصل إلى ما مقداره 1,456.4 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 96.8% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمعدل يفوق الارتفاع في النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 0.6 نقطة مئوية، ليصل إلى 89.0% مقابل 88.4% خلال نفس الفترة من عام 2022. وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة ما يلي:

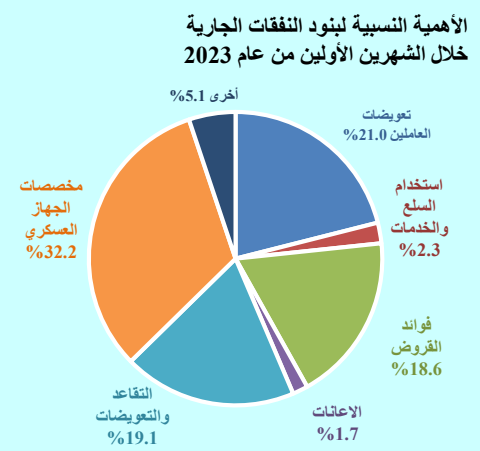

- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 18.3 مليون دينار، لتصل إلى 468.9 مليون دينار.
- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 18.1 مليون دينار، ليبلغ 270.3 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 14.9 مليون دينار، لتصل إلى 306.6 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 6.7 مليون دينار، ليصل إلى 277.9 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 2.0 مليون دينار، ليصل إلى 24.7 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 1.8 مليون دينار، ليبلغ 33.1 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الشهرين الأولين من عام 2023 بمقدار 12.9 مليون دينار، أو ما نسبته 36.8%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2022، لتصل إلى 48.0 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي

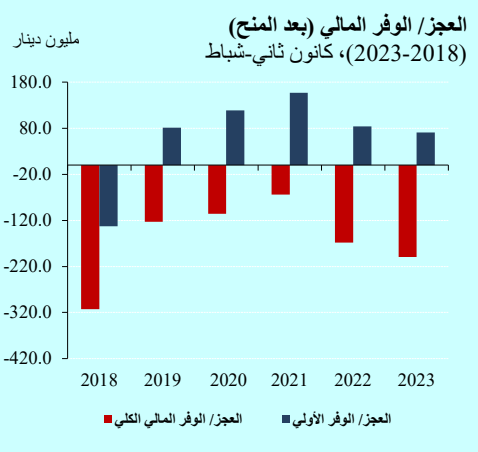

- ارتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 31.1 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2023، ليصل الى ما مقداره 199.5 مليون دينار (3.5% من GDP)، مقابل عجز مقداره 168.4 مليون دينار (3.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 208.8 مليون دينار (3.7% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 194.5 مليون دينار (3.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022.

- حققت الموازنة العامة وفراً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 61.6 مليون دينار (1.1% من GDP) خلال الشهرين الأولين من عام 2023، بالمقارنة مع وفر أولي مقداره 57.8 مليون دينار (0.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة وفراً أولياً مقداره 70.8 مليون دينار (1.3% من GDP)، مقابل وفر أولي مقداره 83.8 مليون دينار (1.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2022.

رصيد دين الحكومة

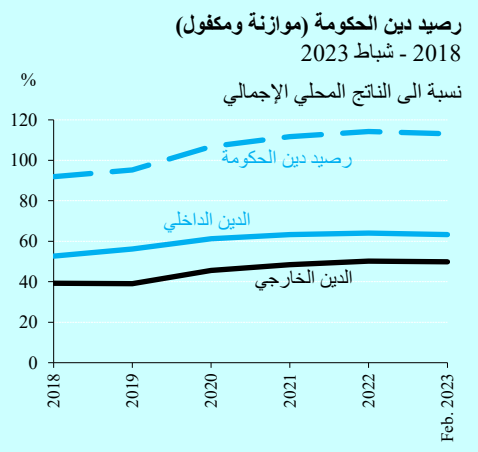

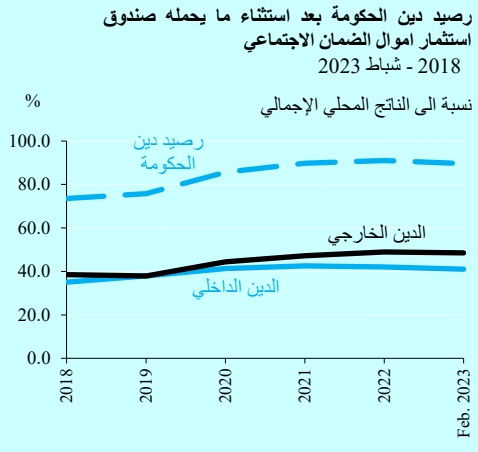

- انخفض الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر شباط 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 13.8 مليون دينار، ليصل إلى 21,565.4 مليون دينار (63.3% من GDP). وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 23.6 مليون دينار، وارتفاع الدين الداخلي المكفول بمقدار 9.8 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2022، ليصلا إلى 18,924.1 مليون دينار و2,641.2 مليون دينار، على الترتيب.

- انخفض الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شباط 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 211.0 مليون دينار، ليبلغ 13,967.7 مليون دينار (41.0% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شباط 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 74.9 مليون دينار، ليصل إلى 16,985.9 مليون دينار (49.9% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 69.7% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 11.1%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 10.8%، تلاه الدينار الكويتي (3.4%)، والين الياباني (3.2%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شباط 2023 عن مستواه في نهاية عام 2022 بمقدار 60.7 مليون دينار، ليبلغ 16,549.6 مليون دينار (48.6% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شباط 2023 بمقدار 61.1 مليون دينار، ليصل إلى 38,551.3 مليون دينار (113.2% من GDP)، مقابل 38,490.2 مليون دينار (114.2% من GDP) في نهاية عام 2022. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 30,517.3 مليون دينار (89.6% من GDP)، مقابل 30,667.6 مليون دينار (91.0% من GDP) في نهاية عام 2022.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الشهرين الأولين من عام 2023 بمقدار 2.5 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2022، لتبلغ 150.6 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 35.5 مليون دينار، وفوائد بقيمة 115.1 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2023

حزيران

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتخفيض أسعار المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر الكاز وأسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2023		معدل النمو %
		آيار	حزيران	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	950	900	-5.3
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,185	1,140	-3.8
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,335	1,290	-3.4
السولار	فلس/ لتر	755	715	-5.3
الكاز	فلس/ لتر	620	620	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	455.4	429.5	-5.7
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	583	546	-6.3
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	588	551	-6.3
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	603	566	-6.1
الإسفلت	دينار/ طن	450.3	424.4	-5.8

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2023/6/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2023.

آيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آيار 2023.

نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2023.

آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2023.

شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2023.

كانون ثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون ثاني 2023.
- تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، قرر مجلس الوزراء تجميد الضريبة الخاصة المفروضة على سعر بيع مادة الكاز، البالغة 16.5 قرش/ لتر، خلال فصل الشتاء، بهدف تخفيف الأعباء على المواطنين، خصوصاً ذوي الدخل المحدود.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2023

حزيران

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 25 مليون يورو، موزعتين على النحو التالي:
  - 10 مليون يورو لتمويل برنامج دعم الإصلاحات الديمقراطية في الأردن.
  - 15 مليون يورو لبرنامج تنفيذ الشراكة التي تتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي وبرنامجها التنفيذي 2023-2025، وخارطة تحديث القطاع العام.

نيسان

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من البنك الدولي، بقيمة 650 مليون دولار، موزعتين على النحو التالي:
  - 400 مليون دولار لبرنامج الاستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للمناخ.
  - 250 مليون دولار لتمويل برنامج تعزيز كفاءة قطاع الكهرباء.

آذار

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 30 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروع إنشاء محطة معالجة مياه صهاريج النضح في الغباوي.

كانون ثاني

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 64 مليون يورو، موزعتين على النحو التالي:
  - 39 مليون يورو لتنفيذ برنامج دعم سيادة القانون في المملكة.
  - 25 مليون يورو لدعم الامن الغذائي في المملكة.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر آذار من عام 2023 بنسبة 15.6%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2022 لتبلغ 655.2 مليون دينار، أما خلال الربع الأول من عام 2023 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 6.3%، لتبلغ 2,118.5 مليون دينار، مقارنة مع الربع المقابل من عام 2022.
- انخفضت المستوردات خلال شهر آذار من عام 2023 بنسبة 0.8%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2022 لتبلغ 1,503.9 مليون دينار، أما خلال الربع الأول من عام 2023 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 5.6%، لتصل إلى 4,513.8 مليون دينار، مقارنة مع الربع المقابل من عام 2022.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر آذار من عام 2023 ارتفاعاً نسبته 14.7%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2022 ليبلغ 848.7 مليون دينار، أما خلال الربع الأول من عام 2023 فقد ارتفع العجز بنسبة 4.9%، ليصل إلى 2,395.3 مليون دينار، مقارنة مع الربع المقابل من عام 2022.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال الثلث الأول من عام 2023 بنسبة 84.5% لتبلغ 1,569.9 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 63.2% لتصل الى 400.1 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022.
- انخفضت حوالات العاملين خلال الثلث الأول من عام 2023 بنسبة 2.5%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022 لتصل إلى 782.0 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,953.0 مليون دينار (8.8% من GDP) خلال عام 2022، مقارنة مع عجز مقداره 2,639.5 مليون دينار (8.2% من GDP) خلال عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 12.7% من GDP خلال عام 2022، مقارنة مع عجز نسبته 12.0% من GDP خلال عام 2021.

- سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً للداخل مقداره 807.3 مليون دينار خلال عام 2022، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 441.5 مليون دينار خلال عام 2021.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2022 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 36,580.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 35,015.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 159.6 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 237.4 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2023، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 397.0 مليون دينار، مقارنة مع ذات الربع من عام 2022 ليبلغ 6,488.6 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني - آذار				
	2022	معدل النمو (%)	2023		معدل النمو (%)
	القيمة	2022/2021	القيمة		2023/2022
التجارة الخارجية	6,091.6	34.4	6,488.6		6.5
الصادرات الكلية	1,992.8	39.6	2,118.5		6.3
الصادرات الوطنية	1,815.2	43.2	1,974.8		8.8
المعاد تصديره	177.6	11.1	143.7		-19.1
المستوردات	4,276.4	31.0	4,513.8		5.6
الميزان التجاري	-2,283.6	24.3	-2,395.3		4.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني - آذار		
	2022	2023	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الهند	340.2	419.3	23.3
الولايات المتحدة الأمريكية	365.1	394.3	8.0
السعودية	181.3	203.5	12.2
العراق	111.4	109.5	-1.7
الصين	47.0	62.6	33.2
فلسطين	50.4	59.3	17.7
الإمارات	44.0	52.5	19.3
المستوردات			
الصين	669.8	698.0	4.2
السعودية	636.0	653.1	2.7
الولايات المتحدة الأمريكية	260.2	340.0	30.7
الهند	120.5	322.9	168.0
الإمارات	310.1	215.6	-30.5
تركيا	152.5	167.6	9.9
ألمانيا	145.7	159.8	9.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الربع الأول من عام 2023 ارتفاعاً نسبته 6.3% لتصل إلى 2,118.5 مليون دينار. وجاء ذلك محصله لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 159.6 مليون دينار (8.8%) لتصل 1,974.8 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 33.9 مليون دينار (19.1%) لتصل إلى 143.7 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2023، بالمقارنة مع ذات الربع من عام 2022، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع الصـــادرات من "حامض الفسـفوريك" بمقدار 132.7 مليون دينـار (94.3%)، لتصـــل إلى 273.4 مليون دينار. وقد استحوذت أســـواق كل من الهند وبنغلادش والسـعودية على ما نسـبته 99.2% من إجمالي صـــادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الربع الأول لعامي 2022 و2023، مليون دينار

	2022	2023	معدل النمو (%)
اجمالي الصادرات الوطنية	**1,815.2**	**1,974.8**	**8.8**
الملابس	**305.9**	**298.2**	**-2.5**
الولايات المتحدة الأمريكية	266.1	245.1	-7.9
حامض الفسفوريك	**140.7**	**273.4**	**94.3**
الهند	121.3	261.6	115.7
بنغلادش	-	7.5	-
السعوديه	2.0	2.2	10.0
البوتاس	**266.1**	**196.8**	**-26.0**
الصين	42.6	55.1	29.3
اندونيسيا	13.3	28.9	117.3
مصر	27.4	17.5	-36.1
الفوسفات	**150.0**	**141.7**	**-5.5**
الهند	85.6	97.7	14.1
اندونيسيا	35.6	19.0	-46.6
البرازيل	7.6	10.1	32.9
تايوان	3.9	5.3	35.9
منتجات دوائية وصيدلية	**85.5**	**103.6**	**21.2**
السعوديه	20.5	21.4	4.4
الولايات المتحدة الأمريكيه	5.8	15.9	174.1
الجزائر	5.9	11.1	88.1
الاسمدة	**134.8**	**83.0**	**-38.4**
الهند	61.9	32.6	-47.3
الولايات المتحدة الأمريكيه	5.4	25.6	374.1
مستحضرات التنظيف والتزيين و العطور	**38.3**	**54.1**	**41.3**
العراق	16.6	22.4	34.9
السعوديه	8.5	12.6	48.2
الورق والكرتون	**32.3**	**41.4**	**28.2**
السعوديه	11.6	23.1	99.1
العراق	6.3	7.3	15.9
الامارات	2.1	2.3	9.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 18.1 مليون دينار (21.2%)، لتصل إلى 103.6 مليون دينار. وقد استحوذت السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والجزائر على ما نسبته 46.7% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 15.8 مليون دينار (41.3%)، لتصل إلى 54.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية على ما نسبته 64.7% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من "الورق والكرتون" بمقدار 9.1 مليون دينار (28.2%)، لتصل إلى 41.1 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والإمارات على ما نسبته 79.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفضت الصادرات من الملابس بمقدار 7.7 مليون دينار (2.5%)، لتصل إلى 298.2 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 82.2% من إجمالي صادرات الملابس.
- انخفضت الصادرات من الفوسفات بمقدار 8.3 مليون دينار (5.5%)، لتصل إلى 141.7 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند واندونيسيا والبرازيل وتايوان على ما نسبته 93.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

اهم السلع المصدرة
خلال الربع الأول من عام 2023 ، بالمليون دينار

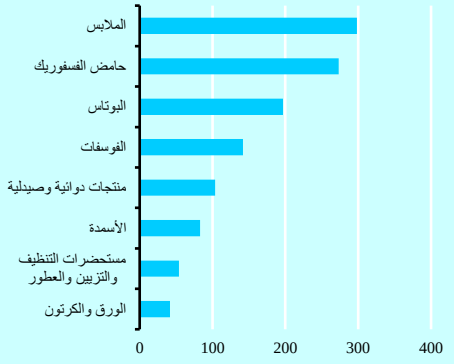

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،
خلال الربع الأول من عام 2023

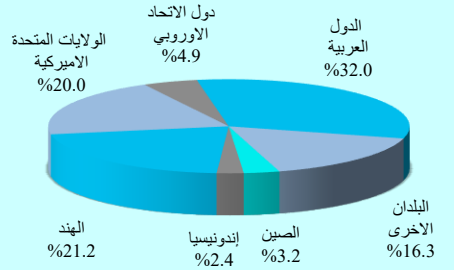

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"حامض الفسفوريك" والبوتاس والفوسفات و"منتجات دوائية وصيدلية" والأسمدة و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" و"الورق والكرتون" خلال الربع الأول من عام 2023 على ما نسبته 60.4% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل 63.6% خلال ذات الربع من عام 2022. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الهند والولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والعراق والصين وفلسطين والإمارات على ما نسبته 65.9% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2023، مقارنة مع 62.8% خلال ذات الربع من عام 2022.

المستـــوردات السلعيـــة

ارتفعـــت مســـتوردات المملكـــة خـــلال الربـــع الأول مـــن عـــام 2023 بنســـبة 5.6% لتصـــل إلـــى 4,513.8 مليـــون دينـــار، مقابـــل ارتفـــاع بنســـبة 31.0% خـــلال ذات الربع من عام 2022.

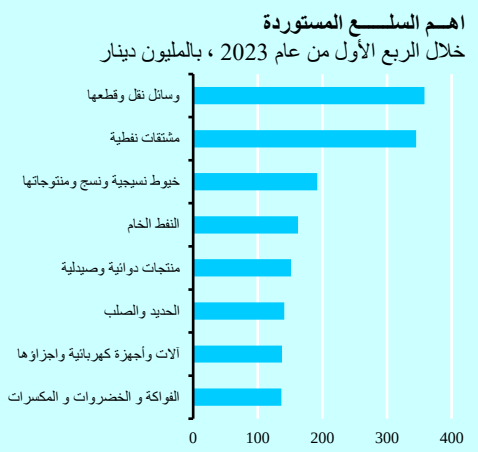

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الربع الأول من عام 2023، بالمقارنة مع ذات الربع من عام 2022، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 66.4 مليون دينار (22.8%)، لتصل إلى 358.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية ما نسبته 58.9% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع

- ارتفاع مستوردات المملكة من "النفط الخام" بمقدار 36.3 مليون دينار (28.8%)، لتصل إلى 162.5 مليون دينار. وقد شكلت السعودية والعراق ما نسبته 100.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "الات واجهزة كهربائية واجزاؤها" بمقدار 28.9 مليون دينار (26.6%)، لتصل إلى 137.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايلاند وتركيا ما نسبته 51.6% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 28.8 مليون دينار (23.5%)، لتصل إلى 151.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وسويسرا ما نسبته 33.2% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال الربع الأول للأعوام 2022 و2023، مليون دينار

	2022	2023	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**4,276.4**	**4,513.8**	**5.6**
وسائل نقل وقطعها	**291.7**	**358.1**	**22.8**
الصين	51.6	80.3	55.6
الولايات المتحدة الأمريكيه	49.1	66.0	34.4
كوريا الجنوبيه	49.9	64.5	29.3
مشتقات نفطية	**318.2**	**345.4**	**8.5**
الهند	-	162.0	-
السعوديه	184.1	147.3	-20.0
الامارات	91.9	28.9	-68.6
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**239.8**	**192.0**	**-19.9**
الصين	122.1	82.0	-32.8
تايوان	35.4	29.2	-17.5
تركيا	23.2	21.4	-7.8
النفط الخام	**126.2**	**162.5**	**28.8**
السعوديه	110.6	120.9	9.3
العراق	15.6	41.6	166.7
منتجات دوائية وصيدلية	**122.8**	**151.6**	**23.5**
الولايات المتحدة الأمريكيه	9.9	18.9	90.9
المانيا	15.4	18.5	20.1
سويسرا	7.6	13.0	71.1
الحديد والصلب	**125.1**	**140.9**	**12.6**
السعوديه	32.2	29.7	-7.8
الصين	29.5	28.2	-4.4
ايران	-	23.7	-
الات واجهزة كهربائية واجزاؤها	**108.5**	**137.4**	**26.6**
الصين	44.0	48.8	10.9
تايلاند	1.7	12.0	605.9
تركيا	8.1	10.1	24.7
الفواكة و الخضروات والمكسرات	**117.8**	**136.3**	**15.7**
الولايات المتحدة الأمريكيه	10.6	19.3	82.1
مصر	15.6	16.5	5.8
بلجيكا	7.6	11.1	46.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 27.2 مليون دينار (8.5%)، لتصل إلى 345.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات ما نسبته 97.9% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "الفواكه والخضراوات والمكسرات" بمقدار 18.5 مليون دينار (15.7%)، لتصل الى 136.3 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومصر وبلجيكا ما نسبته 34.4% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات،
خلال الربع الأول من عام 2023

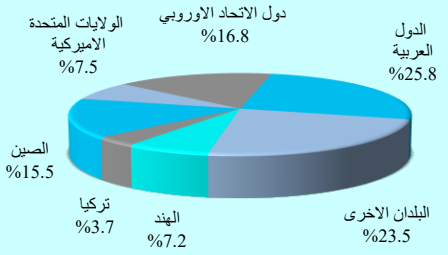

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" والنفط الخام و"منتجات دوائية وصيدلية" و"الحديد والصلب" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"الفواكه والخضراوات والمكسرات" على ما نسبته 36.0% من إجمالي المستوردات خلال الربع الأول من عام 2023، مقارنة مع ما نسبته 33.9% خلال ذات الربع من عام 2022. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والهند والإمارات وتركيا وألمانيا على ما نسبته 56.6% من إجمالي المستوردات خلال الربع الأول من عام 2023، مقابل 53.7% خلال ذات الربع من عام 2022.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر آذار من عام 2023 انخفاضاً مقداره 9.0 مليون دينار (14.8%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2022 لتبلغ 51.9 مليون دينار، أما خلال الربع الأول من عام 2023، فقد تراجعت السلع المعاد تصدرها بنسبة 19.1%، لتصل إلى 143.7 مليون دينار، مقارنة مع ذات الربع من عام 2022.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر آذار من عام 2023 ارتفاعاً مقداره 108.7 مليون دينار (14.7%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2022 ليبلغ 848.7 مليون دينار، أما خلال الربع الأول من عام 2023، فقد ارتفع العجز بنسبة 4.9%، ليصل إلى 2,395.3 مليون دينار، مقارنة مع ذات الربع من عام 2022.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفضت حوالات العاملين خلال الثلث الأول من عام 2023 بمقدار 20.3 مليون دينار أو ما نسبته 2.5%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022 لتصل إلى 782.0 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الثلث الأول من عام 2023 ارتفاعاً بنسبة 84.5% لتبلغ 1,569.9 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الثلث الأول من عام 2023 ارتفاعاً بنسبة 63.2% لتصل الى 400.1 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2022.

ميزان المدفوعات

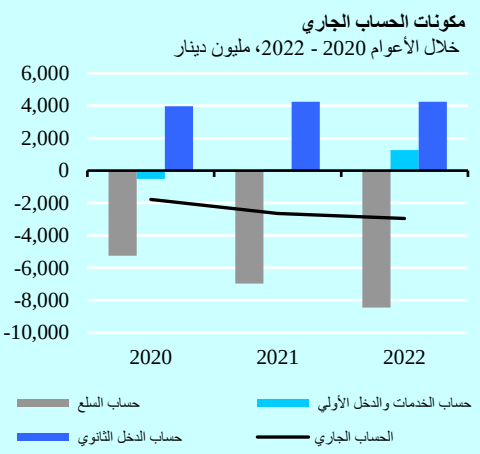

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2022 إلى ما يلي:

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,953.0 مليون دينار (8.8% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 2,639.5 مليون دينار (8.2% من GDP) خلال عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 4,272.6 مليون دينار (12.7% من GDP) خلال عام 2022، مقارنة مع عجز مقداره 3,848.5 مليون دينار (12.0% من GDP) خلال عام 2021. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

  - ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 1,480.7 مليون دينار (21.3%) ليصل إلى 8,445.5 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 6,964.8 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 1,615.7 مليون دينار مقارنة مع وفر مقداره 254.0 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل الأولي لعجز بلغ 359.1 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 164.5 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 560.1 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 361.2 مليون دينار. وارتفاع صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 4.3 مليون دينار ليصل إلى 201.0 مليون دينار.

- حقق حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 4,235.9 مقابل وفر مقداره 4,235.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 110.6 مليون دينار، ليبلغ 1,319.6 مليون دينار، وتراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 110.5 مليون دينار، ليصل إلى 2,916.3 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي عام 2022، تدفقاً للداخل بمقدار 35.2 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 11.0 مليون دينار خلال عام 2021. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,990.5 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,331.2 خلال عام 2021، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

  - تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق للداخل بلغ 807.3 مليون دينار مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 441.5 مليون دينار.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 487.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 165.0 مليون دينار.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 1,132.1 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 2,758.1 مليون دينار.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 527.2 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع مقداره 1,692.1 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2022 التزاماً نحو الخارج بلغ 36,580.3 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2021 والبالغ 35,015.7 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2022 بمقدار 948.0 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2021 ليصل إلى 20,943.2 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، نتيجة انخفاض الأصول الاحتياطية بمقدار 606.2 مليون دينار، وانخفاض النقد والودائع لدى البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 512.3 مليون دينار، وارتفاع رصيد الائتمان التجاري للقطاعات الأخرى في الخارج بمقدار 110.6 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2022 بمقدار 616.5 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 57,523.5 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
  - ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 763.1 مليون دينار، ليبلغ 27,249.7 مليون دينار.
  - ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 614.0 مليون دينار، ليصل إلى 1,699.0 مليون دينار.

- ارتفاع الرصيد القائم للقروض طويلة الأجل للحكومة بمقدار 445.7 مليون دينار ليصل الى 6,864.7 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم للقروض قصيرة الأجل للبنوك المرخصة بمقدار 223.1 مليون دينار ليصل الى 786.3 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الائتمان التجاري لغير المقيمين بمقدار 177.3 مليون دينار ليصل إلى 971.4 مليون دينار.
- انخفاض رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 713.6 مليون دينار لتصل الى 10,392.4 مليون دينار (انخفاضها بمقدار 409.3 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 304.3 مليون دينار للبنك المركزي).
- انخفاض رصيد تخصيص وحدات السحب الخاصة بمقدار 334.2 مليون دينار لتبلغ 152.9 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 276.2 مليون دينار لتبلغ 6,912.6 مليون دينار.
- انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى طويلة الأجل بمقدار 221.4 مليون دينار ليصل إلى 2,005.2 مليون دينار.